الأمان الوهمي: كيف يُستخدم الخوف لصناعة الطمأنينة؟

1. المقدمة

في العصر الحديث، تحوّل الخوف من كونه شعورًا فرديًا إلى أداة بنيوية تُستثمر في تشكيل المجتمعات وتوجيه سلوكها. فقد أصبح الخوف وسيلة لإنتاج الطاعة وترسيخ السيطرة، لا سيما في السياقات التي تسعى فيها السلطات إلى الحفاظ على النظام أو تبرير السياسات الاستثنائية. ومع تصاعد التهديدات المتنوعة – سواء كانت أمنية أو صحية أو اقتصادية – ظهرت أنماط جديدة من الحكم تتغذى على حالة الترقب والخطر، فتُشرعن الرقابة وتقييد الحريات تحت ذريعة "الحماية". لم يعد التعامل مع الخوف يقتصر على احتوائه، بل أصبح يُدار ويُعاد إنتاجه من أجل ضبط المجتمع بشكل أكثر فاعلية واستمرارية.

في المقابل، تُنتج السلطة أيضًا شعورًا زائفًا بالطمأنينة كوسيلة مكمّلة للضبط، إذ يكفي أن يقتنع الأفراد بأنهم محميون – حتى لو لم يكونوا كذلك فعليًا – ليكفّوا عن مساءلة واقعهم أو المطالبة بتغييره. هذه المعادلة بين الخوف والطمأنينة تُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، وتخلق نمطًا من الانضباط الطوعي ينبع من إدارة الشعور لا من القناعة أو الرضى. وفي هذا الإطار، يصبح من الضروري تفكيك الكيفية التي تُوظَّف بها العواطف الجمعية – وفي مقدمتها الخوف – لصياغة أشكال الحكم، وإعادة تعريف الشرعية، والتحكم في المجال العام تحت عناوين الأمن والاستقرار.

2. تسويق الطمأنينة كسلعة

في عصر الإعلام الجماهيري والاتصالات الفورية، لم تعد التهديدات بعيدة أو نادرة؛ بل تغزو الوعي العام على مدار الساعة عبر صور وأخبار متكررة توحي بأن الخطر محدق دائمًا. يقوم الإعلام بتكرار بث الأخطار والأزمات – حتى النادرة منها أو البعيدة جغرافيًا – مما يخلق شعورًا عامًا بأن التهديد قريب ودائم. على سبيل المثال، رغم انخفاض معدلات الجريمة أو تراجع بعض الأخطار الحقيقية عبر السنوات، يشعر الناس بأن العالم أكثر خطورة مما مضى بسبب التغطية الإعلامية المكثفة للحوادث الاستثنائية. أشار تقرير لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية في مطلع القرن الحالي إلى تضخم قائمة المواقع المحتملة لهجمات إرهابية من 160 موقعًا عام 2003 إلى 77 ألف موقع عام 2005 تحت ضغط القلق الشعبي واللوبيات الأمنية. هذه المبالغات تغذي إحساسًا عامًا بأن الخطر منتشر في كل مكان. والنتيجة هي قلق جماعي معلَّق؛ حيث يعيش الأفراد في حالة استنفار وترقب دائم، كما لو أن التهديد على الأبواب طوال الوقت (Brzezinski, 2007).

في ظل مناخ الخوف المُستدام هذا، لم يعد السؤال: "كيف نزيل الخطر لنحقق الأمان؟"، بل تغيّر إلى: "من يستطيع أن يمنحنا الشعور بأننا في أمان؟" أي أن الطمأنينة تحولت إلى منتج معروض في السوق السياسي والاجتماعي، تتنافس عليه أطراف عدة لتسويق نفسها بوصفها "المنقذ" القادر على تبديد المخاوف. الدولة بمؤسساتها، والشركات الأمنية والتكنولوجية، ووسائل الإعلام، وحتى بعض الخطابات الدينية – جميعها تسعى لتقديم نفسها كحامية ضد الأخطار (الحقيقية أو المُبالغ فيها) التي ساهمت أحيانًا هي ذاتها في تضخيمها. إن الإحساس بالأمان المُقدَّم هنا ليس بالضرورة أمنًا حقيقيًا نابعًا من زوال الخطر، بل هو غالبًا طمأنينة مُصطنعة يتم تسويقها لإشباع حاجة نفسية لدى جمهور مُنهَك من الخوف المستمر. ويؤكد خبراء أن عصرنا الحالي يشهد تركيزًا على صورة المنقذ

أكثر من البحث في حلول جذرية للمشكلات: فالأهم هو طمأنة الناس وتثبيت ولائهم، ولو اقتصر الأمر على خطوات رمزية أو إجراءات شكلية.(Blaydes, 2019)

2.1 الدور الرمزي للمنقذ: كيف تُبنى الحاجة لمن يمنحك الأمان؟

عندما يتغلغل الخوف في الوعي العام، يتولّد تلقائيًا بحثٌ عن منقذ يُقدّم الحماية ويبدد القلق. تدرك الحكومات والجماعات هذه الديناميكية، فتسعى لبناء صورتها كحامية وملاذ أخير. الدولة، على سبيل المثال، تُضخم أحيانًا تهديدات الإرهاب أو الجريمة ليس فقط لاتخاذ إجراءات أمنية، بل أيضًا لتظهر بمظهر الحارس الذي لا غنى عنه. يوضح أحد المحللين أن زعماء شعبويين حول العالم صعدوا باستغلال "توق الناس للنظام والأمن حين يشعرون أن الفوضى وشيكة .(Gelfand, 2020) "ففي أوقات اضطراب اجتماعي أو اقتصادي، يميل الناس إلى الارتماء في أحضان قيادة قوية تعد بإعادة النظام. وهذا ما أشار إليه عالم النفس إيريك فروم منذ أربعينيات القرن الماضي: حين يزداد شعور البشر بالاضطراب والفوضى، ينشأ لديهم "حنين إلى الخضوع لسلطة قوية توفر بنية ومعنى لحياتهم، حتى لو تطلّب ذلك التضحية بحرياتهم .(Fromm, 1941, as cited in Gelfand, 2020) "

وقد تجسّد هذا الواقع حديثًا في موجة صعود القادة السلطويين والشعبويين عالميًا؛ حيث بَنَوا شعبيتهم على أساس الوعود بإعادة الأمان المفقود. على سبيل المثال، رَوَّج دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية لعام 2016 لصورة أمريكا على حافة الانهيار – مهاجرون "مجرمون" يعبرون الحدود، اتفاقيات عالمية "تفترس" الاقتصاد الوطني، وإرهابيون يخططون لضرب الداخل – ثم قدّم نفسه في المقابل على أنه المنقذ الأوحد بقوله الشهير: "أنا وحدي يمكنني إصلاح هذا". لقد تعمّد استخدام لغة تهديدية أكثر بكثير من منافسيه لجعل الجمهور يشعر بالخطر وليتطلع إلى حامٍ قوي. وفعلاً كشفت دراسات ميدانية في أمريكا وفرنسا أن الناخبين الأكثر شعورًا بالتهديد انحازوا إلى المرشحين الذين تبنّوا خطابًا أمنيًّا متشددًا.(Gelfand, 2020)

ولا يقتصر تجسيد دور المنقذ على الدولة وزعماء السياسة؛ فالسوق أيضًا يقدم منقذيه. شركات التكنولوجيا مثلًا تستثير مخاوف الاختراقات الإلكترونية لتبيعك برامج حماية معلوماتية بوعد الحفاظ على أمنك الرقمي. وشركات الصناعات الدوائية قد تبالغ في التحذير من أمراض نادرة لتسوّق منتجات وقائية تمنح الناس شعورًا بالاطمئنان الصحي. حتى وسائل الإعلام نفسها تلعب على هذا الوتر المزدوج: فهي تبث الخوف عبر الأخبار المقلقة، ثم تقدم تحليلات أو نصائح توحي بأنها المفتاح لفهم الخطر والتعامل معه بأمان .

المحصلة أن صورة المنقذ أضحت عملة سياسية واجتماعية ثمينة. فالناس المرهقون نفسيًا من دوام الخوف ينجذبون إلى من يمنحهم الوعد بالأمان. وتدرك الجهات المختلفة ذلك، فتركز دعايتها على إظهار نفسها بمظهر الدرع الحامي. وقد تأتي هذه الطمأنة أحيانًا في شكل إجراءات رمزية أكثر منها حلولًا حقيقية؛ كزيادة تواجد الأمن المسلح في الشوارع عقب حادث إرهابي لإشعار الناس بالأمان، رغم أن هذه الخطوات قد تكون استعراضية (Security Theater) ولا تعالج جذور المشكلة .(Brzezinski, 2007) لكن من منظور صناعة الولاء، النجاح يُقاس بمدى رسوخ صورة "المنقذ الذي لا غنى عنه" في أذهان الناس. وكلما تعمّق الخوف المزمن، ازداد استعداد الجمهور للإيمان بأي منقذ يَعِدُهم بالخلاص – حتى لو كان صنعَ الخوف بيدٍ ثم قدّم الحلول الوهمية باليد الأخرى.

2.2 تحوّل الطمأنينة إلى ولاء: عندما تصبح الحماية ثمنًا للتبعية

يرتبط تسويق الطمأنينة بشكل وثيق ببناء علاقات ولاء وتبعية بين الجمهور والطرف الذي يَعِد بحمايته. فحين يُربَط الأمان بجهة محددة – دولة أو زعيم أو منظمة – يجد الفرد نفسه مستعدًا لتقديم تنازلات كبيرة مقابل ضمان الشعور بالحماية. هكذا تصبح الحماية الموعودة ثمنًا يدفعه الناس من حرياتهم وحقوقهم. يوضح منظّرو العلوم السياسية مفهوم "المقايضة السلطوية" حيث يسلّم المواطنون طوعًا قدرًا من حريتهم لقاء الاستقرار والأمن في أوقات الأزمات. وقد تجلّى ذلك بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ إذ قبل الجمهور الأمريكي بحزمة قوانين وتدابير أمنية استثنائية (مثل قانون باتريوت الذي أطلق برامج مراقبة واسعة النطاق) بدعوى مكافحة الإرهاب، مع أن هذه التدابير قيدت بعض الحريات المدنية الأساسية .(Brzezinski, 2007) لقد ساد آنذاك منطق: "إذا كان ثمن حمايتنا مراقبة اتصالاتنا أو تقليص خصوصيتنا، فنحن موافقون". ومثل هذه الحالة تكررت عالمياً؛ فبعد موجات التفجير الإرهابي في أوروبا، أيدت غالبية الشعوب تمديد حالات الطوارئ وتوسيع صلاحيات الأمن حتى وإن مست بالحريات، بدافع الخوف من خطر أعظم يتمثل في تكرار الهجمات.(Amnesty International, 2017)

إن الأنظمة غير الديمقراطية تعتمد أساسًا على هذه المعادلة: التخويف من البديل الفوضوي مقابل ضمان الاستقرار. ففي كثير من دول الشرق الأوسط مثلاً، روّجت الحكومات السلطوية نفسها كصمام أمان يمنع الانزلاق إلى حروب أهلية أو فوضى شاملة كالتي شهدتها دول مجاورة. وقد قبل قطاع من المواطنين بهذا العقد غير المعلن: الولاء للنظام مقابل الشعور بالأمان. يذكر تقرير لمؤسسة هوفر عن مصر أنه بعد اضطرابات الثورة عام 2011 وما تلاها من انفلات أمني وارتفاع في معدلات الجريمة، شعر المصريون بخوف عارم من الفوضى وازداد "حنينهم إلى قبضة قوية تفرض النظام .(Blaydes, 2019) "وحين جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة عام 2014، قدّم نفسه كالقائد الذي سيستعيد الاستقرار المفقود. وبالفعل، رغم الانتهاكات الحقوقية الواسعة – من اعتقالات وتعذيب وقمع إعلامي – رضيت شريحة واسعة من الناس بالتنازل عن مكتسبات ديمقراطية مقابل وعود النظام بإحلال الأمن وعودة الحياة الطبيعية. حتى أن السيسي انتهج خطابًا ترهيبيًا مستمرًا يذكّر المصريين بأن البديل عن حكمه هو سيناريوهات دول الجوار من حرب أهلية وتطرف وانهيار للدولة.(Blaydes, 2019)

3. الهوس بالوقاية كأداة سيطرة

في مجتمعات يسودها القلق وتُباع فيها الطمأنينة كسلعة، تغدو الوقاية المفرطة قيمة عليا وشبه عقيدة اجتماعية. يُروَّج دومًا لفكرة أن أخذ الحيطة في كل صغيرة وكبيرة هو السبيل الوحيد لتجنب الكوارث. وعلى الرغم من أن مبدأ الاحتياط ضروري بحد ذاته، فإن تحويله إلى هوس جماعي كثيرًا ما يُستخدم لتوجيه السلوك الفردي والجماعي نحو الحيطة الزائدة بوصفها واجبًا، وبوابة كذلك لفرض الرقابة والإجراءات التدخلية. لقد أصبحت "السلامة أولًا" شعارًا حاكمًا في ميادين عدة – من التربية والصحة إلى التقنية والفضاء السيبراني – بيد أن هذا الشعار البراق يخفي في طياته إمكانات السيطرة والتحكم.

3.1 الاحتياط كعقيدة: تشكيل السلوك الفردي على أساس الخطر الدائم

منذ الطفولة، يتربى الأفراد في كثير من المجتمعات الحديثة على ثقافة تجنب المخاطر بأي ثمن. يُلقَّن الأطفال باكرًا سلسلة طويلة من المحظورات والتحذيرات: لا تكلم الغرباء، لا تلعب في الخارج دون رقابة، لا تأكل هذا الطعام قبل تعقيم يديك... وهلم جرّا. ورغم أن لهذه التحذيرات أسبابًا وجيهة أحيانًا، إلا أن تراكمها يرسّخ ذهنية ترى العالم مكانًا مليئًا بالأخطار الكامنة. يشير علماء الاجتماع

إلى أننا نعيش اليوم فيما يسمى "مجتمع المخاطرة (Risk Society)" حيث يُخيم على الوعي الجمعي إحساسٌ بأننا محاصرون باحتمالات لا تنتهي من الكوارث (بيئية، صحية، تقنية،...إلخ) ويجب دوماً الاستعداد لأسوأ السيناريوهات .(Beck, 1992)

ونتيجة ذلك، يجري تشكيل سلوك الأفراد وقائياً منذ الصغر: فبدلاً من التشجيع على التجربة والتعلم من الخطأ، يتم تلقينهم تجنب الخطأ أصلاً لخطورته المحتملة. في المدارس مثلًا كثرت بروتوكولات السلامة بشكل غير مسبوق – من تمارين الإخلاء لمواجهة الحرائق أو إطلاق النار، إلى قواعد صارمة تمنع أي نشاط "غير مأمون". وفي المنازل، أصبح الأهل يمارسون ما يسميه البعض "التربية بجهاز الإنذار"، حيث يحيطون الأبناء بإجراءات أمان مبالغ فيها ويزرعون فيهم الرهبة من العالم الخارجي. يعلق فوريدي بأننا ربينا جيلاً "يخاف من ظله" عمليًا، فنزعة الحماية المفرطة حرمت الأطفال من بناء المناعة النفسية اللازمة لمواجهة تحديات الحياة.(Furedi, 2001)

هذا الاحتياط المُفرط كعقيدة اجتماعية جعل اتخاذ القرارات – على كل المستويات – محكومًا بمنطق أسوأ احتمال ممكن. فأي خطوة أو مشروع بات يُقيَّم أولًا من زاوية ما قد ينجم عنه من مخاطر، مهما تدنت احتمالاتها. ونتيجة لذلك انكمشت مساحة المجازفة المحسوبة التي كثيرًا ما كانت ضرورية للابتكار والتقدم. لقد أشار فوريدي إلى "أخلاقية التوقعات المنخفضة" الناجمة عن ثقافة الخوف؛ إذ باتت المجتمعات تخشى الإنجاز بقدر ما تخشى الفشل، لأن كل إنجاز يحتمل مخاطر مرافقة.(Furedi, 2006)

وهكذا يهيمن الحذر على العقلية العامة، ويعاد تشكيل سلوك الأفراد ليكون وقائيًا دفاعيًا أكثر منه مبادرًا. صحيح أن شيءًا من الحيطة مطلوب، لكن المبالغة في افتراض وجود الخطر في كل مكان تجعل الخوف حالة دائمة في الوعي، مما يشلّ الجرأة والإبداع. والأخطر أنه حين يصبح الاحتياط أولوية قصوى، يُمكن التلاعب بهذه الأولوية لدفع الناس نحو إجراءات وسلوكيات قد تقيد حرياتهم دون أن يشعروا. فمن يعترض على أي تشديدات إذا وُصفت بأنها "مجرد إجراءات احترازية من باب الحرص"؟ بهذا المعنى يتحول الاحتياط من مجرد فضيلة شخصية إلى أداة ضبط اجتماعي فعالة توجه الناس طوعًا نحو الانضباط تحت شعار الحرص على سلامتهم.

3.2 سياسات الخوف الناعم: كيف تُمرر الرقابة من بوابة "الحرص"؟

تتبنى الحكومات الحديثة خطابًا يُظهر سياساتها الرقابية والتدخلية على أنها إجراءات حرص ووقاية لصالح المجتمع. بهذا الأسلوب "الناعم" يُقنع الجمهور بقبول قدر متزايد من المراقبة والضبط، بدعوى أنها تصب في تحقيق أمنه وسلامته. فمن بوابة الصحة العامة مثلاً، قد تُفرض أنظمة تتبع ومراقبة لصيقة بحياة الأفراد اليومية تحت شعار منع انتشار الأوبئة وحماية الأرواح. وقد شهدنا خلال جائحة كوفيد-19 كيف استخدمت العديد من الدول تطبيقات إلكترونية لتتبع تحركات المواطنين والمخالطين، وكاميرات حرارية لمسح الأجسام في الفضاءات العامة، وحتى أساور إلكترونية لمراقبة امتثال المصابين للحجر الصحي (Sekalala et al., 2020).

ورغم وجاهة الهدف الصحي، أثارت هذه الإجراءات مخاوف بشأن الخصوصية وتحولها إلى آليات رقابة دائمة. وبالفعل، حذر باحثون من أن طول أمد أزمة كوفيد خلق خشية من بروز "نظام مراقبة صحية ممتد" قد يستمر حتى بعد انتهاء الحالة الطارئة. وأشار تقرير في مجلة الصحة وحقوق الإنسان (2020) إلى دلائل على شروع بعض الحكومات في تكريس تقنيات التتبع الصحي

لأغراض أمنية؛ فإسرائيل وتركيا ومكسيكو وغيرها استغلت الجائحة للوصول إلى بيانات الاتصالات بحجة تتبع المصابين، وحتى باكستان أعادت توظيف نظام لمكافحة الإرهاب ابتكره جهاز مخابراتها لتعقب حالات كوفيد.(Sekalala et al., 2020)

وليس مجال الصحة سوى نموذج. في الأمن الرقمي أيضًا يجري تسويغ المراقبة الشاملة للاتصالات والبيانات الشخصية بأنها إجراءات لحماية المجتمع من الجريمة السيبرانية والتطرف الإلكتروني. تحت شعار "الحرص" ذاته، أقرت دول عدة قوانين تلزم شركات التقنية بمنح أجهزة الأمن منفذًا إلى بيانات المستخدمين بحجة رصد التهديدات الإلكترونية. كما توسعت برامج الكاميرات الذكية وأنظمة التعرف على الوجوه في المدن بدعوى منع الجريمة والإرهاب قبل وقوعهما. الجمهور بدوره – وتحت تأثير الخوف – قد يرى في هذه التقنيات طوق نجاة أمني، فيغض الطرف عن أسئلة الخصوصية وحقوقه الشخصية. فعلى سبيل المثال، دفعت المخاوف من الإرهاب بفرنسا بعد 2015 إلى نشر أعداد هائلة من كاميرات المراقبة وتعزيز صلاحيات التفتيش بدون إذن قضائي في بعض المناطق، الأمر الذي تطبع معه الناس كجزء من ثقافة الحرص.(Amnesty International, 2017)

إن هذه السياسات القائمة على "الخوف الناعم" خطورتها أنها تُلبس التدابير التحكمية لبوس العقلانية والحرص، فتقل المقاومة لها. من الصعب على المواطن العادي أن يرفض إجراءً يُقدم على أنه لحمايته وحماية عائلته. وهنا يكمن نجاح إستراتيجية تمرير الرقابة والتقييد: حين تُطرح على أنها خدمات عامة أو إجراءات احتياط. وبهذا، يتم تطويع المجتمع طوعًا تحت مظلة الحماية الوقائية. لقد خلص تحقيق لمنظمة العفو الدولية إلى أن قانون الأمن الشامل الذي شرّعته فرنسا عام 2017 – بحجة إنهاء حالة الطوارئ وتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب – في جوهره أدمج إجراءات الطوارئ الاستثنائية ضمن القانون العادي الدائم. وبذلك تم ترسيخ سلطات المراقبة والتفتيش والتقيد الإداري كأدوات اعتيادية تمارسها الدولة بدون إثارة اعتراض شعبي، لأن الجميع تقبلها سابقًا في سياق طارئ على أساس أنها مجرد تدابير حرص مؤقتة. ونتيجة هذا القبول، تآكلت الحدود بين ما هو استثنائي وما هو طبيعي في ممارسة السلطة (Amnesty International, 2017).

باختصار، غدت لغة الحرص والوقاية غطاءً مثالياً لتمرير سياسات تنتقص من الحريات الفردية والجماعية. ومع استمرارية مناخ الخوف، يسهل على السلطات إقناع الناس بأن مزيدًا من الرقابة = مزيدًا من الحماية. وفي ظل غياب نقاش مجتمعي نقدي – بسبب الخوف – تُمسي هذه الإجراءات حقائق يومية. وهكذا يتم تقييد الحرية من بوابة الحرص: فلا أحد يريد أن يُتهم بالاستهتار بسلامة المجتمع، فيقبل الجميع – ولو على مضض – بتحمل خطوات تدخلية تفادياً للأسوأ.

4. الخوف كنظام إداري وتشريعي

لم يعد توظيف الخوف مقتصرًا على التأثير النفسي أو توجيه السلوك الشعبي، بل أُدرج الخوف في بنية الحُكم ذاتها. لقد أصبح الخوف ركيزة لنُظُم إدارية وتشريعية تضمن استمرار أشكال معينة من السيطرة والهيمنة. فالسياسات العامة والقوانين أخذت تصاغ على افتراض وجود تهديدات دائمة تستدعي إجراءات استثنائية دائمة أيضًا. بهذا المعنى، بات الخوف شرطًا مسبقًا تُبرَّر به قرارات الحكم وتوسعات السلطة. سنستعرض في هذا المحور كيف جرى تحويل الاستثناء إلى قاعدة، وكيف شُرعنت المراقبة الشاملة وتقويض الحريات تحت راية الأمن.

4.1 تشريعات الطوارئ المستدامة: كيف يُعاد تعريف "الاستثناء" كقاعدة؟

لطالما وُجدت حالات طوارئ حقيقية تستدعي إجراءات استثنائية ومؤقتة (كالكوارث الطبيعية أو الحروب). غير أن العقدين الأخيرين شهدا نزعة عالمية نحو إطالة أمد حالات الطوارئ وتوسيع نطاقها حتى تحولت لدى بعض الدول إلى وضع طبيعي. لقد أعيد تعريف "الاستثناء" ليصبح هو القاعدة بذاتها. أبرز مثال على ذلك "الحرب العالمية على الإرهاب" التي انطلقت بعد 2001 ولم تنتهِ فعليًا إلى اليوم. أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك حالة طوارئ وأُقرّت قوانين تمنح الأجهزة التنفيذية صلاحيات غير مسبوقة (كالاحتجاز دون محاكمة والتنصت واسع النطاق).(The Washington Post, 2001)

كان المفترض أن تكون هذه الإجراءات محدودة بزمان وظرف استثنائي، لكنها سرعان ما تجذرت. فعلى سبيل المثال، ظل معتقل غوانتانامو خارج نطاق القانون لعقدين تقريبًا بحجة الحرب على الإرهاب، وبقي العمل بقانون التصنت على الاتصالات (FISA) وقانون باتريوت قائمين مع بعض التعديلات رغم الانتقادات لانتهاكهما الخصوصية. إن ما حصل في الولايات المتحدة تكرر في دول شتى: فرنسا أعلنت حالة طوارئ عقب هجمات نوفمبر 2015 وجددتها خمس مرات على مدى عامين، ثم بدلاً من إنهائها بشكل يعيد الوضع إلى طبيعته، مررت تشريعًا يدمج الكثير من صلاحيات الطوارئ في القانون الدائم عام 2017. هذا يعني أن السلطات الاستثنائية – كالتفتيش من دون إذن قضائي أو فرض الإقامة الجبرية أو إغلاق أماكن العبادة المشتبه بها – صارت متاحة للجهات التنفيذية بشكل دائم تقريبًا.(Amnesty International, 2017)

ثمة نماذج أخرى أوضح في دول غير ديمقراطية؛ فبعض الحكومات أبقت قوانين الطوارئ لعقود بحجة التهديدات الأمنية. مصر مثلًا عاشت في ظل قانون طوارئ مستمر من عام 1981 حتى 2012، جرى تفعيله مجددًا بعد 2013 لفترات طويلة. وفي تركيا، استغلّت الحكومة محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 لإعلان حالة طوارئ استمرت لعامين، استخدمت خلالها مراسيم استثنائية لتطهير المؤسسات واعتقال آلاف المواطنين دون ضمانات قانونية كافية. هذه التشريعات الاستثنائية المستدامة تعيد صياغة مفهوم الشرعية: فبدلاً من حكم القانون في الظروف العادية واللجوء المؤقت للاستثناء عند الضرورة القصوى، يصبح الاستثناء هو الوضع القانوني العادي. يصف الفيلسوف جورجو أغامبين هذه الظاهرة بأنها "حالة استثناء دائمة" تستخدمها السلطات – حتى في الأنظمة الديمقراطية – لتعليق بعض الحقوق باسم السلامة العامة.(Agamben, 2005)

4.2 شرعنة الرقابة: الأمن كذريعة لتآكل الحريات الفردية

في المناخ المُطبع بالخوف، صار الأمن ذريعة جاهزة لشرعنة مستويات غير مسبوقة من المراقبة والتدخل في الحياة الخاصة والعامة. تحت شعار "إذا كنت لا ترتكب خطأ فلا داعي للخوف من المراقبة"، تم تمرير قوانين تسمح للدول بتتبع أنشطة المواطنين على نطاق واسع. فمن مراقبة الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية، إلى جمع بيانات التصفح على الإنترنت وكشف أسرار الحياة الشخصية عبر كاميرات الشوارع وخرائط التعرف على الوجوه – كلها أصبحت أدوات مشروعة في يد السلطات بحجة حفظ الأمن القومي ومنع الجريمة.

لقد كشفت تسريبات إدوارد سنودن عام 2013 مثلاً أن وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) قامت ببرنامج تجسس هائل شمل تسجيل بيانات ملايين المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني للأمريكيين والأجانب دون إذن قضائي، استنادًا إلى تفويضات قانونية واسعة ضمن الحرب على الإرهاب .(Gellman & Poitras, 2013) ورغم الضجة التي أثارتها تلك الانكشافات والدعاوى القضائية اللاحقة، ظلت أجزاء كبيرة من برامج المراقبة الشاملة قائمة بشكل أو بآخر، مع إجراء تعديلات شكلية فقط (مثل الانتقال

من برنامج "تجميع البيانات الهاتفية" إلى برنامج آخر تحت إشراف المحكمة لكنه يستمر فعليًا في جمع كم ضخم من البيانات) (Greenwald, 2014).

في بريطانيا، صدر "قانون السلطات التحقيقية 2016" الذي وُصف بأنه الأكثر شمولًا في إعطاء صلاحيات رقابية لأجهزة الاستخبارات، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات تصفح المواطنين للإنترنت وإلزام شركات الاتصالات بتزويد الحكومة بمفاتيح فك تشفير الرسائل – وكل ذلك تم تمريره تحت مسمى "حماية المجتمع من الإرهاب والجريمة المنظمة.(Liberty, 2016) "

هذه التشريعات تلقى قبولاً عامًا نسبيًا لأن الخوف يجعل الجمهور أقل حساسية تجاه انتهاك الخصوصيات. فحين يكون الناس خائفين على أمنهم وأمن بلدهم، يبدون استعدادًا للتنازل عن بعض حقوقهم في سبيل الاطمئنان. لقد عبّر بريجنسكي عن أسفه لأن "ثقافة الخوف أفرزت عدم تسامح وشكوكية تجاه الأجانب، وإجراءات قانونية تقوّض أسس العدالة.(Brzezinski, 2007) "

على سبيل المثال، تم تقنين الاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة لبعض المتهمين بالإرهاب (حتى من المواطنين) وتبرير ذلك أمنيًا (Washington Post, 2006)، وقُيّد مبدأ "البريء حتى تثبت إدانته" في عدة حالات. كما توسع تجريم التعبير بذريعة مكافحة التحريض والتطرف؛ فتم إقرار قوانين تجرّم "تمجيد الإرهاب" أو "نشر فكر متطرف"، وهي صياغات فضفاضة تستغلها السلطات لإسكات أصوات معارضة أو مختلفة بدعوى الأمن القومي.(Amnesty International, 2017a; 2017b)

والأسوأ أن هذا الوضع يضعف الديمقراطية لأن النقاش الحرّ والمعارضة العلنية تصبحان محفوفتي المخاطر تحت عين الرقيب. لقد أشار تقرير لمؤسسة فريدوم هاوس أن كثيرًا من الدول استغلت دواعي الأمن لقمع النشاط المدني وتضييق الخناق على الإعلام الحر تحت ستار محاربة الإرهاب أو حماية السلم الأهلي .(Freedom House, 2018) هكذا يتم تسويغ تقليص المجال العام وقمع الاحتجاجات وحتى إسكات الأكاديميين والمثقفين من خلال وصمهم بتهديد الأمن إن هم عارضوا سياسات الدولة.

في المحصلة، نجحت السلطة – عبر توظيف الخوف – في إعادة رسم حدود المسموح والممنوع في المجتمع. ما كان مرفوضًا وقمعًا سافرًا للحريات قبل سنوات، بات مقبولًا على نطاق واسع لأنه مغلّف بخطاب الأمن والحماية. لقد انقلبت المعايير: أضحى الشك هو الأصل والثقة هي الاستثناء، وصار التجسس هو القاعدة والخصوصية ميزة منتهكة. وكل ذلك تحت شعور عام أنه "لولا هذه الإجراءات لكنا في خطر داهم". إنه باختصار عقد إذعان جماعي أملته ظروف الخوف: نقبل بمراقبتكم لنا وتقييدكم حرياتنا، مقابل ألا نخاف.

4.3 الطاعة خوفًا من الفوضى: لماذا يُفضّل الناس الاستقرار على الحرية؟

الخوف من المجهول والفوضى يمكن أن يفوق الخوف من الاستبداد ذاته. كثير من الناس، حين يُخيّرون بين نظام قمعي مستقر وبين حرية قد تفتح أبواب الفوضى، يختارون الأول بلا تردد. إنها معادلة نفسية عميقة أشار إليها إيريك فروم بقوله: "إن الإنسان الحديث – برغم تطلعه للحرية – لا يزال قَلِقًا وقد يميل للتخلي عن حريته لدكتاتوريين من أي نوع مقابل شعوره بالأمان ,Fromm) " 1941,كما ورد في.(The Guardian, 2016

يميل البشر بطبعهم إلى تفادي أسوأ السيناريوهات، والسيناريو الأسوأ في المخيلة الجمعية هو غياب النظام (الفوضى الشاملة) الذي يعني انعدام الأمان كليةً. لذا يصبح أي نظام – مهما كان ظالمًا – أفضل من لا نظام. وقد استغلت الأنظمة السلطوية هذه المخاوف

خير استغلال، راسمةً البديل لها ككارثة عظمى. فالدعاية الرسمية في بلدان عديدة صوّرت المعارضة على أنها بوابة للفوضى أو الحرب الأهلية، وروّجت أن القبضة الحديدية هي من يحول دون ذلك.

ومن الأمثلة الراهنة، الخطاب السياسي في بلدان كسوريا أو ليبيا الذي نجح لفترة طويلة في إقناع قطاعات من الشعب بأن سقوط الحاكم سيجلب الفوضى والإرهاب أضعافًا مضاعفة، ولذلك تمسّك البعض به خوفًا مما بعده وليس حبًا فيه. في المجتمعات الديمقراطية أيضًا تظهر هذه المفاضلة في أوقات الأزمات: فمثلاً خلال أزمة مالية أو صحية كبيرة، قد يتسامح المواطنون مع تزايد سلطوية الحكومة إذا اعتقدوا أن ذلك يحول دون انهيار الأوضاع. إنها طاعة نابعة من خوف أكثر من كونها رضى حقيقي. فالناس لا يذعنون دومًا لأنهم مقتنعون بعدالة الأوامر، وإنما لأنهم مرعوبون من أن عدم الطاعة سيؤدي لانعدام الاستقرار. يعلق أحد علماء النفس السياسي بأن "الرغبة العميقة في النظام تجعل كثيرين يفضلون الاستقرار على الحرية عندما يشعرون بأن شبح الفوضى يلوح في الأفق."(The Guardian, 2016)

وهكذا تتحول الطاعة السياسية إلى سلوك جماعي مدفوع بالخوف الوجودي من المجهول، وليس بالضرورة بالثقة أو القناعة. وفي المحصلة، يستتب النظام القائم لأن الكتلة الحرجة من المواطنين ارتأت أنه الملاذ الأخير من سيناريو يرعبها تخيُّله. وقد لخّص مسؤول نازي هذه الحالة أثناء محاكمات نورمبرغ بقوله الشهير: "الشعب لا يريد الحرب، لكن بإمكان الزعماء دائمًا دفعه إليها. الأمر سهل: قل لهم إنهم مُهدَّدون، واتهم دعاة السلام بعدم الوطنية وتعريض الوطن للخطر. تنجح الخطة في كل بلد" (Wikipedia, 2023). فرغم اختلاف السياق، المبدأ واحد: الخوف من عدو خارجي أو فوضى داخلية يجعل الناس يطيعون قيادتهم طوعًا. وفي عصرنا، يتمثل "عدو" الناس في شبح اللااستقرار الذي تُغذيه السلطة في مخيلتهم لإبقائهم ممتثلين.

5. الخاتمة

لم يعد الخوف مجرد شعور إنساني نحاول التغلب عليه، بل أضحى أساس العقد الاجتماعي الجديد الذي تُعيد تشكيله القوى المعاصرة. فاليوم، لا تمارس السلطة سطوتها عبر القوة والإكراه فحسب، ولا عبر الإقناع العقلاني وحده؛ بل عبر امتلاكها القدرة على إقناعنا بأنها تحمينا مما لا نستطيع رؤيته أو فهمه. أصبحت شرعية الحاكم مستمدة بشكل متزايد من روايته عن الخطر وطريقة تصديه له، وأصبح خوف الناس هو ما يُساقون به إلى القبول والتسليم. وهكذا يغدو الأمان منتجًا يعاد تشكيله باستمرار – لا حالة طبيعية تنبع من غياب الخطر .

إن عالمنا المعاصر، المُثقل بمشاهد الخطر وأصوات الإنذار، يدفعنا غالبًا إلى الارتماء في أحضان وعود الطمأنينة السهلة. غير أن تلك الطمأنينة كثيرًا ما تكون وهمًا مُصطنعًا يخدم استراتيجيات السيطرة. لقد أصبح لزامًا علينا أن نميز بين الأمن الحقيقي – القائم على معالجة جذور المشكلات – وبين الأمن الوهمي الذي يُسوَّق لنا لتخفيف مخاوفنا ظاهريًا بينما يُستخدم لتشكيلنا وضبطنا. فالثقافة السياسية العالمية اليوم تُغذيها مقولة غير معلنة مفادها: "أخيفكم إذن أنا أحكمكم". وإذا كان الخوف سيظل هو القاعدة، فلا غرابة أن نظل ندور في حلقة يُبرَّر فيها المزيد من التقييد بدعوى المزيد من الحماية .

كسر هذه الحلقة يتطلب وعيًا جماعيًا يُعيد تعريف العلاقة بين الخوف والأمان، وينزع عن السلطة احتكارها لتعريف مصادر التهديد ووسائل الطمأنينة. وإلى أن يتحقق ذلك، سيبقى الخوف ظلًا ثقيلًا فوق حياتنا الاجتماعية، يُوظَّف ويُستثمر ليُبقينا خانعين تحت وهم الطمأنينة، بدل أن يكون دافعًا نتخطاه نحو حرية حقيقية وأمان مستدام.

المراجع:

Agamben, G. (2005). State of exception. University of Chicago Press.

Amnesty International. (2017). France: A permanent state of emergency. Retrieved from https://www.amnesty.org/en/documents/eur21/5345/2017/en/

Amnesty International. (2017, September 26). France's permanent state of emergency. Retrieved from https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/09/france-new-counter-terror-law-poses-serious-threat-to-rights/

Beck, U. (1992). Risk society: Towards a new modernity. Sage.

Blaydes, L. (2019, April 22). Challenges to Stability in Egypt. Hoover Institution. https://www.hoover.org/research/challenges-stability-egypt

Brzezinski, Z. (2007, March 25). Terrorized by 'War on Terror'. The Washington Post. https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2007/03/25/terrorized-by-war-on-terro

Freedom House. (2021). Freedom in the World 2021: Democracy under Siege. Retrieved from https://freedomhouse.org

Fromm, E. (1941). Escape from Freedom. Farrar & Rinehart. (as cited in Gelfand, 2020).

Furedi, F. (2001). Paranoid Parenting: Why Ignoring the Experts May Be Best for Your Child. Chicago Review Press.

Furedi, F. (2006). Culture of fear revisited: Risk-taking and the morality of low expectation. Continuum.

Gelfand, M. (2020, January 3). Authoritarian leaders thrive on fear. We need to help people feel safe. The Guardian. https://www.theguardian.com

Göring, H. (1946). Testimony during the Nuremberg Trials. (as cited in Wikipedia, 2023).

Human Rights Watch. (2020). World Report 2020. Retrieved from https://www.hrw.org

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). (2018). The right to privacy in the digital age. Retrieved from https://www.ohchr.org

METRO
for Knowledge

Sekalala, S., Dagron, S., Forman, L., & Meier, B. M. (2020). Analyzing the human rights impact of increased digital public health surveillance during the COVID-19 crisis. Health and Human Rights, 22(2), 7–20. https://www.hhrjournal.org/2020/12/analyzing-the-human-rights-impact-of-increased-digital-public-health-surveillance-during-the-covid-19-crisis/

The Guardian. (2016, November 14). Why do people vote for strongmen? Fear plays a big role. https://www.theguardian.com

The Washington Post. (2001). Bush signs anti-terrorism law. Retrieved from https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2001/10/27/bush-signs-anti-terrorism-law

UN Human Rights Council. (2014). Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism. Retrieved from https://www.ohchr.org

Wikipedia. (2023). War on terror. https://en.wikipedia.org/wiki/War_on_terror

METRO
for Knowledge